جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

منهج القياس عند ابن عصفور في كتاب المقرب

إعداد

د/ سهام سعد جويرالله القحطاني
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى،
المملكة العربية السعودية

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

منهج القياس عند ابن عصفور في كتاب المقرب

سهام سعد جويرالله القحطاني

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: sehamalqahtanai7@gmail.com

الملخص:

النَّحو العربيّ لا يستغني عنه، ولا يكاد مؤلَّف يخلو منه؛ إذْ لا بدَّ من اللُّجوء إليه لسنِّ القوانين اللُّغويَّة، وقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح موقف ابن عصفور من القياس وأثره في كتابه المقرب، مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في جمع مسائل القياس التي وردت في كتاب المقرب لابن عصفور، ولمناقشة هذا سأجيب عن عدة أسئلة، وهي: ما مفهوم القياس؟ وما أركانه؟ ما أنواع القياس وصوره؟ ما منهج ابن عصفور في القياس؟ ما أبرز مسائل القياس في المقرب؟ أهداف الموضوع: الكشف عن مفهوم القياس وأركانه، وأنواعه، وصوره، توضيح منهج ابن عصفور في استخدامه للقياس، استخراج مسائل القياس في كتاب المقرب، منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ في حصر المسائل التي حكم فيها ابن عصفور بالقياس، ومناقشتها وتحليلها، خطة البحث: اقتضت طبيعة الدراسة أن تتكون من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة ، وفهارس، أمَّا المقدمة: فسوف ألقي فيها الضوء على: موضوع البحث، ومشكلته، وأسئلته، وأهدافه، ومنهجه، وأمَّا المبحث الأول: القياس النحوي . وينقسم مطلبين: المطلب الأول: مفهوم القياس وأركانه، المطلب الثاني: أنواع القياس وصوره ، وأمَّا المبحث الثاني: فبعنوان : " القياس عند ابن عصفور في كتابه المقرب" . وينقسم مطلبين: المطلب الأول: منهج ابن عصفور في القياس، المطلب الثاني: مسائل القياس في كتاب المقرب، الخاتمة: وفيها أهم النَّتائج التي توصلت إليها الدِّراسة.

الكلمات المفتاحية: القياس، ابن عصفور، كتاب المقرب، النحو، قواعد النحو.

The method of analogy according to Ibn Asfour in the book Al-Muqarrab

Siham Saad Jawirallah Al-Qahtani
Department of Linguistics, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: sehamalqahtanai7@gmail.com

Abstract:
Arabic grammar is indispensable, and hardly any book is devoid of it. It is necessary to resort to it to enact linguistic laws, and this study came to clarify Ibn Asfour's position on analogy and its impact in his book Al-Muqarrab, the research problem: The research problem lies in collecting the issues of analogy that were mentioned in Ibn Asfour's book Al-Muqarrab, and to discuss this I will answer several questions, Namely: What is the concept of measurement? What are its pillars? What are the types and forms of measurement? What is Ibn Asfour's approach to measurement? What are the most prominent measurement issues in the approximate? Objectives of the topic: Disclosing the concept of analogy, its pillars, types, and forms, clarifying Ibn Asfour's approach to his use of analogy, extracting issues of analogy in Al-Muqarrab's book, research methodology: The nature of the research required the use of the descriptive analytical approach in identifying the issues in which Ibn Asfour ruled by analogy, and discussing and analyzing them. Research plan: The nature of the study required that it consist of: an introduction, two sections, a conclusion, and indexes. As for the introduction: I will shed light on: the subject of the research, its problem, its questions, its objectives, and its methodology. As for the first section: grammatical analogy. It is divided into two requirements: The first requirement: The concept of analogy and its pillars. The second requirement: Types of analogy and its forms. The second topic: It is entitled: "Qiyas according to Ibn Asfour in his book Al-Muqrab." It is divided into two requirements: The first requirement: Ibn Asfour's approach to analogy. The second requirement: Issues of measurement in Al-Muqarrab's book. The conclusion: which contains the most important results reached by the study.

Keywords: Analogy, Ibn Asfour, Al-Muqarrab's book, Grammar, Grammar rules.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فلا شكَّ أنَّ أصول النَّحو العربيّ هي الأساس الذي بُنيت عليه القواعد النَّحوية، وتعدُّ من الموضوعات التي شغلت كثيرًا من النُّحاة المتقدِّمين والمتأخِّرين، وأفردوا لها مساحات في مؤلَّفاتهم، والقياس هو أصلٌ من هذه الأصول؛ لأنَّه يمثِّل الجانب الذِّهنيّ من عمليَّة بناء الأصول والقواعد النَّحوية بعد السَّماع والرِّواية، لذلك نجد النَّحو العربيّ لا يستغني عنه، ولا يكاد مؤلَّف يخلو منه؛ إذْ لا بدَّ من اللُّجوء إليه لسنِّ القوانين اللُّغويَّة، وقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح موقف ابن عصفور من القياس وأثره في كتابه المقرب.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في جمع مسائل القياس التي وردت في كتاب المقرب لابن عصفور ، ولمناقشة هذا سأجيب عن عدة أسئلة ، وهي:

١- ما مفهوم القياس؟ وما أركانه؟

٢- ما أنواع القياس وصوره؟

٣- ما منهج ابن عصفور في القياس؟

٤- ما أبرز مسائل القياس في المقرب؟

أهداف الموضوع:

١- الكشف عن مفهوم القياس وأركانه، وأنواعه، وصوره.

٢- توضيح منهج ابن عصفور في استخدامه للقياس.

٣- استخراج مسائل القياس في كتاب المقرب.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ في حصر المسائل التي حكم فيها ابن عصفور بالقياس، ومناقشتها وتحليلها.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تتكون من : مقدمة ، ومبحثين ، وخاتمة ، وفهارس.

وقد جاء البحث بعد مقدمته في مبحثين وهي:

المبحث الأول: فبعنوان : " **القياس النحوي** " . وينقسم مطلبين :

المطلب الأول: بعنوان : " **مفهوم القياس وأركانه.**" .

المطلب الثاني: بعنوان : " **أنواع القياس وصوره** " .

وأمَّا المبحث الثاني: فبعنوان : " **القياس عند ابن عصفور في كتابه المقرب**" . وينقسم مطلبين :

المطلب الأول: بعنوان : " **منهج ابن عصفور في القياس**" .

المطلب الثاني: بعنوان : " **مسائل القياس في كتاب المقرب**" .

الخاتمة: وفيها أهم النَّتائج التي توصلت إليها الدِّراسة .

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات .

المبحث الأول

القيـاس النَّـحـوي

المطلب الأول: تعريف القياس وأركانه

أولاً: تعريف القياس لغة واصطلاحا

القياس لغة: " قاسَ الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا : إذا قدَّره على مثاله".[١]

ومنه المقياس أي : المقدار، وقيس رمح أي : قدر رمح.[٢]

واصطلاحًا : عرّفه **الأنباري** بأنه: "حمل فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٣].

والنَّحاة غالبًا ما يرون حجّية القياس خلافًا لمن ينكره. فها هو **الأنباري** يحاول التَّدليل على حجيَّته وأهميَّته، وينصُّ على أنّ "إنكار القياس في النَّحو غير ممكنٍ؛ لأنّ النَّحو كلّه قياس" ونجده يعقد فصلاً "في الردّ على من أنكر القياس"[٤].

ثانياً : أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس، وحكم ، وعلة جامعة.[٥]

---

١ – لسان العرب: مادة (ق– ي – س)، ٦/ ١٨٧.

٢ – ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، ص٩٣.

٣ – لمع الأدلة، ص٩٣.

٤ – ينظر : المصدر نفسه، ص٩٥.

٥ – الاقتراح، السيوطي، ص١٨١.

أولاً: المقيس عليه:

وهو ما اطَّرد من المسموع عن العرب، وقد حدَّه **الأنباري** بقوله: " هو الكلام العربيُّ الفصيح المنقول النَّقل الصَّحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى الكثرة"[١].

ومن شروط المقيس عليه:

١- ألاَّ يكون المقيس عليه شاذًا خارجًا عن سنن القياس.

٢- لا يقاس على الشَّاذ نطقًا ولا يقاس عليه تركًا.

٣- ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ؛ فقد يقاس على القليل؛ لموافقته للقياس.

ثانياً: الفرع(المقيس):

وهو الركن الثاني من أركان القياس ، ويتمثَّل في صورتين هما :

١- **قياس النصوص**، وتظهر هذه الصورة واضحة في المراحل الأولى للقياس ، وهي مرحلة الاستقراء، وفي هذه الصورة يكون المقيس مجهول الحكم وغير منقولٍ عن العرب ، فيقاس على المنقول عنهم.

٢- **قياس الظواهر**، ويكون المقيس في هذه الصورة معلوم الحكم ؛ لأنَّه قياس على القواعد لا على النصوص، ويجب أنْ تكون هناك علَّة تربط المقيس بالمقيس عليه ؛ للحصول على الحكم نفسه.

ومن أمثلة ذلك : علَّة ربط مالم يُسَمَّ فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل، فالمقيس هنا معلوم الحكم ، وهو الرفع ، والعلة الجامعة بينهما هي: (الإسناد).

١ – الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، ص٤٥.

ثالثاً: العلَّة:

وهي الركن الثالث من أركان القياس، ومن أجل العلة يأخذ المقيس الحكم الذي في المقيس عليه ، وقد عرفها **الأنباري** بقوله: "العلةَّ دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الأساس العام".[١]

وهي السَّبب الذي تحقَّق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، ، وتحقق في المقيس– أيضًا – فألحق به فأخذ حكمه".[٢]

ومن العلماء الذين تكلَّموا عن العلل النَّحويَّة **الزَّجاجي** في كتابه **(الإيضاح في علل النحو)** ، فقد بسط القول في العلَّة ، وقسّمها إلى علَّةٍ تعليميَّةٍ، وعلةَّ قياسيَّة، وعلَّة جدليَّة نظريَّة[٣]. حتَّى وصل الأمر إلى **أبي علي الفارسي** وتلميذه **ابن جني** اللَّذين اهتمَّا بمباحث العلَّة، فقد عقد **ابن جني** في الخصائص أبوابًا متعدِّدة في العلَّة، وقد قارن بينها وبين العلل الفقهيَّة والكلاميَّة.[٤]

وقد وصلت العلَّة إلى التَّعقيد عند **ابن الأنباري** ، و**السيوطي**، فقد نقل **السَّيوطي** عن العلماء تفريعاتٍ للعلَّة وصلت عند بعضهم **أربعة وعشرين** نوعًا [٥].

رابعاً: الحكم:

وهو الركن الرابع من أركان القياس والغاية التي يطلبها علماء النَّحو من عمليَّة القياس، ونتاج العلَّة التي توجد في كل من الأصل والفرع.

---

١ – الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، ص١١٣.

٢ – أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص١١١.

٣ – ينظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص٦٤–٦٦.

٤ – ينظر: الخصائص، ابن جني، ٤٨/١.

٥ – ينظر : الاقتراح، السيوطي، ص٨٣–٨٥.

قسّم علماء النَّحو الحكم أول الأمر قسمين : الواجب والممتنع ، وبعدها تعدَّدت الأحكام النَّاتجة عن القياس، فقسَّم **السُّيوطي** الحكم النَّحويِّ ستة أقسام:[١]

١- **الواجب:** كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه.

٢- **الممنوع:** كنصب الفاعل، وتقديمه عن الفعل، ورفع المفعول، ورفع المضاف إليه.

٣- **الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماض.[٢]

٤- **القبيح:** كرفع المضارع بعد شرط المضارع، والأصل أنْ يكون مجزومًا.[٣]

٥- **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: **ضربَ غلامهُ زيدًا.**

٦- **الجائز على السواء:** كحذف المبتدأ أو الخبر ، وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

١ – ينظر : الاقتراح، السيوطي، ص٢٩.

٢ – ينظر: الكتاب، سيبويه،٣/٦٦.

٣ –ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ٦٧.

المطلب الثاني: أنواع القياس وصوره

قسّم **أبو البركات الأنباري** (ت:٥٧٧هـ) القياس ثلاثة أنواع: قياس العلَّة، وقياس الشَّبه، وقياس الطَّرد.

أولاً: قياس العلَّة:

وهو أنْ يحمل الفرع على الأصل، بالعلَّة التي علَّق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل بعلَّة الإسناد[١].

ثانياً: قياس الشِّبه:

وهو أنْ يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشَّبه غير العلَّة التي علَّق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أنْ يدل على إعراب الفعل المضارع بأنَّه يتخصَّص بعد شيوعه كما أنَّ الاسم يتخصَّص بعد شيوعه فكان معربًا كالاسم.[٢]

ثالثاً: قياس الطَّرد :

وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلَّة. وقد اختلف النُّحاة في كونه حجّة.[٣]

صور القياس:

ظهر القياس في عدَّة صور مختلفة، وكان ذلك نتيجة اختلاف النَّحاة في المسألة التي يتناولونها ، ومن أبرز صور القياس التي عُرِفت عند النُّحاة:

١- حمل فرع على أصل:

كإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد مثل: (قيمة: قِيَم) ، و(ديمة: دِيَم) ،أو تصحيحه لصحَّة المفرد مثل: (زوج: زوجَة) ، و(ثور: ثِوَرَة)[٤].

---

١ - ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو، ص١٠٥.

٢ - ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٧-١٠٨.

٣ - ينظر: المصدر نفسه، ص١١٠-١١٢.

٤ - ينظر: الاقتراح، ص٧٤.

فالأصل هو الكلمة المفردة والفرع هو جمعها، فقد أجري الإعلال في جمع الكلمة ؛ لأنَّه قد أجري في الكلمة المفردة.

٢-حمل أصل على فرع:

كإعلال المصدر لإعلال فعله مثل:(**قام – قيامًا**)[١].

فالأصل هنا المصدر(**قيامًا**)، وقد أجري فيه الإعلال قياسًا على الإعلال الذي أجري في الفرع ، وهو الفعل (**قام**).

٣- حمل نظير على نظير:

وقياس النَّظير على النَّظير ثلاثة أنواع:

الأول: قياس نظير على نظير في اللفظ: ومن أمثلته: دخول (**لام الابتداء** على (**ما) النافية**[٢].

كقول الشاعر:

ولو نُعطى الخِيارَ لما افترَقْنا ولكن لا خِيارَ مع اللَيالي.[٣]

حملاً لها في اللفظ على (**ما) الموصولة**. فـ (**ما) النافية** نظيرها في الاستعمال (**ما) الموصولة**، وأنَّ **لام الابتداء** تدخل على (**ما) الموصولة** بكثرة. وفي البيت السابق دخلت **لام الابتداء** على (**ما) النافية** باعتبارها تدخل على (**ما) الموصولة**.

الثاني: قياس نظير على نظير في المعنى: ومن أمثلته :جواز (**غير قائمٍ الزيدان**) حملاً على (**ما قام الزيدان**) ، لأنَّه في معناه، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأنَّ المبتدأ إمَّا أنَّ يكون ذا خبرٍ ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر[٤].

١- الاقتراح، ص٧٤.

٢ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٩٤/٣.

٣ – البيت من الوافر، انظر: الهمع ٢/٦٦، والدرر ٥/١٠١.

٤ – ينظر : الاقتراح، ص٧٨.

الثالث: قياس نظير على نظير في اللفظ والمعنى معاً: ومن أمثلته أنَّ جمهور النُّحاة منعوا **(أفعل التفضيل)** أنْ يرفع الظَّاهر لشبهه بـ**(أفعل)** في التعجب وزنًا وأصلاً وإفادة للمبالغة[1].

٤-حمل ضدّ على ضدّ:

ومن أمثلته النصب بـ(لم) حملاً على (لن)[2] كقول الشاعر:

مِنْ أيّ يَوْمَيَّ مِنْ الموتِ أفِرْ أيـوم لم يَقْدَرَ أم يوم قُـدِرْ[3]

وهذا بيان لوجه النَّقيضيَّة، وأنَّ كلَّ واحدةٍ تدلُّ على نقيض ما تدل عليه الأخرى[4].

١ – ينظر : المصدر نفسه، ص٧٨.

٢ – ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٣٨/٣.

٣ – البيتان من الرجز المشطور، لعلي بن أبي طالب– رضي الله عنه–، ونسبا للحارث بن منذر الجرمي، ينظر : ديوان الإمام علي ص٧٩، النوادر لأبي زيد ص١٦٤، الخصائص٣/٩٤، المحتسب ٢/٣٦٦، مغني اللبيب ص٣٦٥–٣٦٦، شرح شواهد المغني ص٦٧٤.

٤ – ينظر : الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، ص٢٠٧–٢٠٨.

المبحث الثاني

القياس عند ابن عصفور في المقرب

المطلب الأول: منهج القياس النحوي عند ابن عصفور.

كان **ابن عصفور** شديد الاهتمام بالقياس، ويظهر ذلك من خلال تعريفه للنَّحو بأنَّه: " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها".[١]

ولقد جعل **ابن عصفور** ما اشتُهِر من كلام العرب قياسًا مطَّردًا، وما لم يظهر له فيه وجه القياس؛ لكثرة ما يخالفه، وصفه بالشُّذوذ، وأوقفه على السَّماع، والمراد بالشُّذوذ في استعمال **ابن عصفور**، هو القليل المخالف للقياس، لذا : فإنَّنا نسمع عبارة :**(وهو من القليل بحيث لا يُقاس عليه)** تتردَّد كثيرًا على لسان **ابن عصفور** في كتاب **المقرب**، وإذا ما نظرنا إلى منهج **ابن عصفور** في القياس، وجدناه صورة لمنهج **البصريِّين**، والمطَّلع على مصنَّفاته يرى بوضوح تمسُّكه بالمنهج **البصري**، فهو لا يقيس إلاّ على الكثير الشَّائع، ولا يبني قاعدة، ما لم تتعدد الشواهد المؤيدة لها، ويرى أنّ الشاذ يُحفظ، ولا يُقاس عليه. ويتشدد في القياس؛ حتَّى نراه أكثر تشدُّدًا فيه من أئمة القياس أنفسهم، فقد زعم **الكوفيُّون** أنّ **(مِن)** الجارّة، تكون لابتداء الغاية في الزَّمان، واستدلُّوا على ذلك **بآيتين من القرآن الكريم، وبأربعة شواهد من الشعر الفصيح**، وقد وافقهم على ذلك كلٌّ من **البصريِّين ، الأخفش ، والمبرد**، ووافقهم من المتأخِّرين **ابن مالك**، و**أبو حيان**[٢]، فيقول **ابن عصفور**: "ولمَّا رأى **الفارسي** كثرة مجيء هذا ارتاب، وقال: ينبغي أنْ يُنظر فيما جاء من هذا، فإنْ كثُر قيس عليه، وإنْ لم يكثر تُؤوِّل، فيقول **ابن**

---

١ – المقرب، ابن عصفور، ١/ ٤٥.

٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٧٠–٣٧١.

عصفور: والصَّحيح أنّ هذا لم يكثر كثرة توجب القياس، بل لم يجئ من ذلك إلاّ هذا الذي ذكرناه، إذْ لا بال له إنْ كان شذَّ، فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف".[1] .

يتَّضح من هذا المثال وغيره أنَّ مفهوم الشُّذوذ عند **ابن عصفور** لا يخضع إلاّ للقياس **البصريِّ** العام، فما وافقه فهو مطرد، وما لم يوافقه فهو شاذ، أو نادر ، حتى لو كان لهذا الشَّاذ أمثلة متعدِّدة.

وبسبب تمسك **ابن عصفور** بالقياس وإفراطه في قبول الشَّاهد النَّحويِّ ظهرت له شواهد فصيحة، تخالف القياس أو القاعدة التي استنبطها، فاضَّطرَّ إلى تأويلها، وإخراجها عن ظاهرها؛ لتتطابق مع قواعده.

وتشدُّده في القياس جعله يصف الأسلوب القرآنيّ المخالف بأنَّه شاذٌ لا يقاس عليه[2] ، وهذا ما نلحظه في حكمه على قوله – تعالى–: "**إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا**".[3]

وتعصَّب **ابن عصفور لسيبويه**، يدفعه أحيانًا لقبول القياس، ولو كان هذا القياس مبنيًّا على مثالٍ أو مثالين، فقد وافق **سيبويه** على إعمال **(فَعِل)** و **(فَعيل)** عمل فعلهما، مع أنّ **سيبويه** لم يستشهد لهذا بغير شاهدين من الشِّعر[4].

١ – شرح الجمل، ابن عصفور، ٤٨٩/١.

٢ – المقرب، ١/ ٢٣٥–٢٣٦.

٣ – سورة النساء: ١٣٥.

٤ – الكتاب، سيبويه، ص١١٣–١١٤.

المطلب الثاني: مسائل القياس في كتاب المقرب

١-تصغير فعل التَّعجُّب ؛ لشبهه بالاسم:

يصغر فعل التَّعجب عند **ابن عصفور**؛ لشبهه بالاسم فيقول: " وأمَّا الأفعال والحروف فلا يحقّر منها شيء إلاَّ فعل التَّعجُّب، فإنَّه حقّر؛ لشبهه بالاسم، والمراد بالتَّحقير من جهة المعنى المتعجَّب من وصفه"[١].

وقد أجاز **البصريُّون** تصغير أفعل في التَّعجُّب ؛ لشبهه بأفعل التَّفضيل، والشَّاهد قول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لنا مِن هَؤُليَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[٢]

فجاء فعل التَّعجُّب **(أميلح)** مصغَّرًا ؛ لشبهه باسم التَّفضيل ، وقد اختلف **البصريُّون والكوفيون** في هذه المسألة .

٢- عدم الفصل بين الجملة الفعليَّة الواقعة خبرًا لـ "أن "وفعلها إذا كان خبرها فعلاً غيرَ متصرِّفٍ:

إذا كان خبر **إنَّ** جملة فعليَّة فعلها غير متصرِّفٍ فلا يفصل بينه وبين فعلها **(بالسين ، أو سوف، أو قد)** في الإيجاب، أوبـ **(لا)** في النَّفي، نحو قوله -تعالى- :﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] ؛ لشبه الفعل غير المتصرِّف بالاسم.[٣]

---

١ – المقرب،٨٢/٢.

٢ – البيت من بحر البسيط، وقد أُختلف في نسبته إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجي ونسبه جماعة إلى بدوي سموه كاملا الثقفي ، ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العريني، والبيت في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١١٥، والدرر ١/ ٢٣٤، وشرح المفصل١٣٥/٥، ومغني اللبيب ٦٨٢/٢، وهمع الهوامع ٧٦/١، ١٩١/٢.

٣ – ينظر: المقرب، ١١١/١.

٣-عمل (لا) النَّافية للجنس عمل (إنّ):

تعمل **لا** النافية للجنس عمل **إنّ** إذا دخلت على نكرة ، وكان الاسم مضافًا، أو مطولاً؛ لأنَّها نقيضتها، نحو: **لا خيرًا من زيد ذاهبٌ**[١].

يقيس **النَّحويُّون** الأحكام النَّحويَّة ، ومنهم **ابن عصفور** على النَّقيض مثل: حملهم عمل **(لا)** النافية للجنس على(**إنّ)**، مع أنَّ **(لا)** تفيد النَّفي، و**(إنَّ)** تفيد التَّوكيد، والمعنيان متناقضان. فـ **(لا)** النَّافية للجنس محمولة على **(إنّ)** بقياس الشَّبه .

٤-امتناع تصغير اسم الفاعل ؛ لشبهه بالفعل المضارع:

من شروط عمل اسم الفاعل عند **ابن عصفور** ألاَّ يصغر؛ لأنَّه محمول في العمل على الفعل المضارع، والمضارع من الأفعال التي لا تصغَّر ، و لكن إذا كان اسم الفاعل لم يستعمل إلا مصغرًا ولم يلفظ له بمكبر، جاز إعماله [٢].

٥- رفع الفعل المضارع ؛ لشبهه بالاسم:

استدلَّ **ابن عصفور** في باب ذكر الرافع للفعل المضارع بهذا النوع من القياس على إعراب المضارع؛ حيث إنَّه لم يعرب إلا لشبهه بالاسم في أنَّه يقع موقعه، ولا يرتفع بعد النَّواصب والجوازم، لذلك أُعرِب كما أعرب الاسم[٣].

وأوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم خمسة أوجه ، وهي:

<u>الوجه الأوّل:</u> أنْ يكون شائعًا فيتخصَّص، كما أنَّ الاسم يكون شائعًا، فيتخصَّص، مثل أنْ تقول: **(يقوم)** فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه **السِّين**، أو **سوف**، اختصَّ بالاستقبال، كما أنَّك تقول: **(رجل)** فيصلح لجميع

١ - ينظر: نفسه، ١/١٩٠.

٢ - ينظر: المقرب، ١/١٢٤،

٣ - ينظر : نفسه ،١/٢٦٠.

الرِّجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختصَّ برجلٍ بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أنَّ الاسم اختصَّ بعد شياعه؛ فقد شابهه من هذا الوجه.

الوجه الثاني: أنْ تدخل عليه **لام الابتداء**، كما تدخل على الاسم، ولام الابتداء تختصُّ بالأسماء، فلمَّا دخلت على هذا الفعل، دلَّ على مشابهة بينهما، والذي يدل على ذلك أنَّ فعل الأمر، والفعل الماضي لَمّا بَعُدَا عن شبه الاسم، لم تدخل هذه اللام عليهما.

الوجه الثالث: أنَّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة ،كالعين تطلق على **العين الباصرة**، و **عين الماء**، و غير ذلك.

الوجه الرابع: أنْ يكون صفةً، كما يكون الاسم كذلك، تقول: مررت برجلٍ يُضرب ،كما تقول: **مررت برجل ضارب** ، فقد قام **يضرب** مقام **ضارب**.

الوجه الخامس: أنَّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، نحو: **(يضرب)** على وزن **(ضارب)**؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل؛ فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه استحقَّ جملة الإعراب الذي هو الرَّفع، والنَّصب، والجزم ، ولكلٍّ واحدٍ من هذه الأنواع عامل يختصّ به.[١]

٦- **بناء حَذامِ على الكسر عند أهل الحجاز تشبيهاً له بـ نَزَالِ :**

ومعناه: أنَّ ما كان علمًا لمؤنث على وزن فَعَالِ؛ فإنَّه يُبنى على الكسر؛ لأنَّه يشبه أسماء الأفعال نحو: نَزَالِ بمعنى: انزلْ.[٢]

فأهل **الحجاز** يبنونه على **الكسر** مطلقًا ، فيقولون : **جاءتني حذامِ** ، و**رأيت حذامِ** ، **ومررت بحذامِ** ، وعلى ذلك قول الشاعر:[٣]

---

١ – ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص٤٩.

٢ – المقرب،١/٢٨١.

٣ – قيل إن هذا البيت لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية.

فلولا المزعجات من الليالي لما ترك القطا طيب المنام .

إذا قالت حـــذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام .[1]

فذكرها في البيت مرتين مكسورة مع أنَّها فاعل، وانقسمت **بنو تميم** في هذا قسمين، **الأول:** يعرب ذلك كله **بالضَّمِّ رفعًا ، وبالفتح نصبًا وجرًّا** فيقول **:جاءتني حذام بالضم ،ورأيت حذام، ومررت بحذامِ بالفتح ، والثاني:** يفصل بين ما كان آخره راء كوبار اسم لقبيلة وحضار اسم لكوكب ، فيبنيه على الكسر **كالحجازيِّين** وما ليس آخره راء كحذام وقطام فيعربه إعراب ما لا ينصرف.[2]

٧-حمل الاسم على الفعل في المنع من الصرف:

وقد أطلق **ابن عصفور** على باب **(الممنوع من الصرف) :(باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل)** ، فجعل سبب منع هذه الأسماء من الصَّرف مشابهتها للفعل، فقال :" وأعني به كُلَّ اسم لا يُنوَّن ولا يخفض"[3] ، والفعل لا ينوَّن ولا يخفض.

وقد ذهب النُّحاة إلى أنَّ سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتِّفاق الاسم والفعل في المادة اللُّغويَّة، وإنَّما تكون المشابهة في أوجه مخصوصةٍ تتبَّعها النُّحاة، إذا وُجد قسم منها في الاسم حرم التَّنوين، ومدار الأمر يقوم عندهم على الخفَّة والثِّقَل، وذلك أنَّ الفعل عندهم أثقل من الاسم، فما شابه الفعل في الثِّقَل حرم التَّنوين، وما لم يشابهه كان خفيفًا متصرِّفًا.[4]

---

١ – البيت في الخصائص٢/ ١٧٨ ، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، والأشموني ٣/ ٢٦٨ وشرح أبيات المغنى ٤/ ٣٢٩.

٢ – شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص ١٤-١٥.

٣ –ا ينظر: المقرب،١/ ٢٧٩.

٤ – ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ٣/ ٢٨١.

٨- حمل الاسم على الحرف في البناء:

بناء بعض الأسماء ؛ لمشابهتها الحروف كالمضمرات والموصولات، فالمضمر يفتقر إلى مفسر، والموصولات إلى صلاتها، كما يفتقر الحرف إلى غيره.[١]

وقد أجمل **ابن مالك** أوجه الشبه بين هذه الأسماء والحروف في خمسة وجوه ، هي:

١ – **الشَّبه في المعنى:** فقد يشبه الاسم الحرف في معناه، فيُبنى لهذا الشَّبه **كأين**، فإنها متضمِّنة معنى حرف الشَّرط إذا قصد بها الشَّرط، ومتضمِّنة حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام.

٢ – **الشَّبه في الإهمال:** فبعض الأسماء يُبنى ؛ لشبهه بالحروف المهملة غير العاملة ولا المعمولة كأسماء الأصوات، وأسماء الحروف في فواتح السُّور.

٣ – **الشَّبه في الوضع:** فالشَّبه في الوضع بين الأسماء والحروف قد يكون سببًا في بناء الأسماء المشابهة للحروف في عدد حروفها، فمنها ما وضع على حرف كبعض الضمائر، ومنها ما وضع على حرفين نحو: **من** ، و **ما** ، و **هو** وغيرها التي تشبه بعض حروف المعاني في عدد حروفها.

٤ – **الشَّبه في الافتقار:** وهو افتقار الاسم إلى جملة على سبيل اللُّزوم، ومنه افتقار **إذا** و **الذي** إليها كافتقار بعض الحروف إلى الجملة؛ فلذلك بُنيت بعض الأسماء لهذا الوجه من الشَّبه .

٥ – **الشَّبه في العمل:** فأسماء الأفعال تعمل فيما بعدها، ولا يعمل شيء بها، وهي بذلك تشبه الحروف العاملة [٢].

فالضمائر، وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات من المبنيات ؛ لشبهها بالحروف.

---

١ – المقرب،١/٢٨٩.

٢ – ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٣/١٣٩٧.

الخاتمة

ربَّنا عليك توكَّلنا وإليك أنبنا وإليك المصير ، اللَّهم إني أسألك حسن الخاتمة وسلامة النيَّة ، اللهم ربَّنا اغفر لي زلَّة القلم ، إنَّك يا مولانا نعم المولى ونعم النَّصير ، وأنت على كل شيء قدير .

وبعد ،،،

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من إتمام هذا البحث ولابد من وقفة أخيرة أستجمع فيها حصاد البحث وأستجمع منه أبرز المعالم والأفكار التي انتهى إليها، وهي :

- أنَّ منهج **ابن عصفور** في القياس صورة لمنهج البصريَّين.
- تشدَّد **ابن عصفور** في قبول القياس، حتَّى لو كان له أمثلة متعددة.
- أجاز **ابن عصفور** تصغير فعل التعجب، لشبهه بالاسم.
- لم يفصل **ابن عصفور** بين الجملة الفعليَّة الواقعة خبراً لـ"**أن** "وفعلها إذا كان خبرها فعلاً غير متصرفٍ؛ لشبهه الفعل غير المتصرف بالاسم.
- تعمل **(لا)النَّافية للجنس** عند **ابن عصفور** عمل **(إنّ)**إذا دخلت على نكرة ، وكان الاسم مضافًا ، أو مطولاً؛ لأنَّها نقيضتها.
- امتناع تصغير اسم الفاعل عند **ابن عصفور**؛ لشبهه بالفعل المضارع.
- قاس **ابن عصفور** رفع الفعل المضارع على رفع الاسم؛ لوقوعه موقعه.
- قاس **ابن عصفور** بناء **حذام** على الكسر على اسم الفعل **نزال**.
- حمل **ابن عصفور** الاسم على الفعل في المنع من الصرف.
- حمل ابن عصفور بعض الأسماء على الحروف في البناء.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:

- أسرار العربية، كمال الدين، أبو البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م.
- الإغراب في جدل الإعراب، كمال الدين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قدم له: أحمد سليم الحمصي وأحمد قاسم، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الخصائص، عثمان، أبو الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، –بيروت– لبنان، ١٩٥٢م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن الأشموني، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إيميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢م.
- شرح الشافية الكافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء

التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشر.
- الكتاب، عمرو بن عثمان، أبو بشر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، ١٤٠٣، ١٩٨٣م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو، كمال الدين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢٥٩١
المبحث الأول القياس النحوي	٢٥٩٣
المطلب الأول مفهوم القياس وأركانه	٢٥٩٣
المطلب الثاني أنواع القياس وصوره	٢٥٩٧
المبحث الثاني القياس عند ابن عصفور في كتابه المقرب	٢٦٠٠
المطلب الأول منهج ابن عصفور في القياس	٢٦٠٠
المطلب الثاني مسائل القياس في كتاب المقرب	٢٦٠٢
الخاتمة	٢٦٠٧
فهر س المصادر والمراجع	٢٦٠٨
فهرس الموضوعات	٢٦١٠